

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة شركة صحار للطاقة أن يقدم تقريره مصحوباً بالبيانات المالية لفترة الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨. في ٢٧ مارس ٢٠١٨ قام مساهمي شركة صحار للطاقة في الجمعية العامة العادية السنوية بانتخاب مجلس إدارة جديد مكون من ١٢ عضوا لفترة ثلاث سنوات.

الصحة والسلامة

لم تكن هناك أية حوادث مضيعة للوقت وكان سجل الصحة والسلامة ممتازاً خلال الثلاثة اشهر من ٢٠١٨. وقد أكملت شركة صحار للطاقة في ٣١ مارس ٢٠١٨ عدد ١,٨٨٧ يوماً بدون حوادث مضيعة للوقت.

التشغيل والصيانة

تم تشغيل المحطة بموثوقية عالية خلال الربع الاول من السنة ، وحققت مستويات اعتمادية بلغت ٩٩,٠٪ للكهرباء و ٩٩,٣٪ للمياه.

قامت الشركة خلال الفترة بتصدير صافي طاقة كهربائية بلغت ٨٣٦ جيجاواط ساعة وتم تسليم ١٠,٩ مليون متر مكعب من المياه المحلاة كمياه شرب الى الزبون.

بلغ مستوى عامل استخدام المحطة ٦٦,٢٪ من طاقتها القصوى للكهرباء و ٨٠,٦٪ من الطاقة القصوى للمياه، الأمر الذي يؤكد الطلب المستمر للمياه المقرون بمحدودية السعة الإنتاجية في محافظة شمال الباطنة على الرغم من انخفاض استهلاك الكهرباء و المياه خلال فترة الشتاء.

لم تمنح السلطات الشركة فترة خمسة ايام لإيقاف عمل المحطة وذلك بسبب ازدهار الطحالب في بركاء وقد تم منحها في شهر ابريل .

خضع اثنين من التوربينات الغازية للفحوصات الرئيسية خلال فترة انقطاع الشتاء الماضي.

قامت الشركة بإختبارات الأداء بإستخدام الغاز ووقود الديزل للسنة التعاقدية التي تبدأ في ١ ابريل ٢٠١٨ والتي اثبتت بنجاح مقدرة المحطة على إنتاج السعة التعاقدية المضمونة للزبون.

النتائج المالية

بلغت الإيرادات حتى نهاية مارس ٢٠١٨: ١٥,٨ مليون ريال عماني مقابل ١٤,٩ مليون ريال عماني في نهاية مارس ٢٠١٧، حيث ان الزيادة تعود أساساً بسبب ارتفاع الإيرادات من الوقود بسبب ارتفاع الإستهلاك.

ارتفعت التكاليف المباشرة خلال الثلاثة أشهر الأولى من ١٢,١ مليون ريال عماني في ٢٠١٧ إلى ١٣,١ مليون ريال عماني في ٢٠١٨ والذي يعكس أساساً ارتفاع تكلفة الوقود بسبب ارتفاع عامل التحميل.

سجلت الشركة خلال الفترة أرباح صافية بمبلغ ٠,٨ مليون ريال عماني مقارنة مع خسارة صافية ٢,٠ مليون ريال عماني عن نفس الفترة في ٢٠١٧. ويرجع هذا التباين الإيجابي إلى التأثير السلبي في ٢٠١٧ بسبب للتغير في قانون ضريبة الدخل الذي بدأ العمل به في ٢٧ فبراير ٢٠١٧ حيث تم زيادة نسبة الضريبة من ١٢% إلى ١٥% وكان على الشركة القيام بتقييم التزاماتها الضريبية المؤجلة بناء على ذلك.

تم سداد اقساط القروض طويلة الأجل والمقايضات حسب تواريخ الاستحقاق. تم سداد مبلغ إضافي للمقرضين قدره ١,٦ مليون ريال عماني طبقاً لآلية ازالة النقد التي بدأت منذ ٢٠١٥. بلغ عجز التغطية لاتفاقيات المقايضة للشركة في نهاية يوم عمل ٣١ مارس ٢٠١٨ مبلغ ٥,٤ مليون ريال عماني مقارنة مع التقييم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٧,٤ مليون ريال عماني). وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ فان عجز التغطية يحتسب عند كل ميزانية عمومية ويمثل خسارة افتراضية يمكن أن تتكبدها الشركة اذا ما ارتأت إنهاء قروض اتفاقيات المقايضة في ذلك التاريخ. على أية حال، فانه وبحسب شروط اتفاقيات التمويل فانه لا يسمح للشركة إنهاء اتفاقيات المقايضة وعليه فان الخسارة تعتبر نظرية فقط.

تحتوي اتفاقيات تسهيلات القروض على مخصص الزامي لإزالة النقد مقدماً والذي بدأ منذ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ المطلوبة لسرعة سداد القروض خلال فترة الإتفاقية مع الزبون. ونتيجة لذلك، فإنه لن تكون هناك اية ارباح متوفرة للتوزيع على المساهمين حتى سداد كامل القرض إلا اذا تمت إعادة جدولة القروض او إعادة التمويل.

لا توجد على الشركة اية دعاوي قانونية كما هو في ٣١ مارس ٢٠١٨.

نتوقع ان تستمر الشركة في العمل بسلامة وإعتمادية لتوفير الكهرباء والمياه بصورة مستمرة إلى زبائنها خلال فترة الصيف والتي تبدأ في ١ ابريل ٢٠١٨.

ويم الن
رئيس مجلس الادارة